The Concept of Execution according to Psychological Anthropology

Samir Muhammad Hamid Baki
smyrs946@gmail.com
Assist. Prof. Majid Ali Mustafa (PhD)
Maged.Rasheed@coart.uobaghdad.edu.iq
University of Baghdad / College of Arts, Department of Sociology / Anthropology Branch

DOI: https://doi.org/10.31973/w5rq4r06

Abstract:

The community of death row forms a parallel universe to the prison society within the Iraqi correctional institution, which in turn constitutes a world and a society parallel to the society in which you live. This narrow world with its space and freedom contains many conflicts, hopes and fear, the anxiety of waiting for the next. It is an important station for the prisoners waiting for death as one of the most difficult moments that an individual can live, and there is no doubt that this waiting is clearly reflected in the daily life of the waiting inmates, especially in terms of their food, behavior, dreams, expectations, health condition, long-term relationships and ambitions that they want to reach, and there is no doubt that prison is a special culture. However, it is not completely separated from the mother culture from which the inmate branches, which came from her world uttered his criminal act, as the study concluded according to the theory of the world Goffman as well as Freud that the process of interaction that occurs inside the prison and the process of stigma, the processes of institutional dealings , the death of the subjects and the duality in dealing and the anomaly that exists despite reaching the stage of death, all give a foundational model for the work of both the daily life of those sentenced to death and the prison institution charged with the work of that private world. It is decreed that he should act according to what has been prepared for him from institutional roles that he does not know that it was prepared, not the death of himself, and the industry of another institutional self is more submissive.

Keywords: execution, convict, prison, threshold

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

الإعدام في مفهوم الأنثروبولوجيا النفسية

الباحث سمير محمد حميد باكي
جامعة بغداد/ كلية الآداب قسم الاجتماع / فرع الأنثروبولوجيا

أ.م.د. ماجد علي مصطفى
جامعة بغداد/ كلية الآداب قسم الاجتماع / فرع الأنثروبولوجيا

(مُلَخَّصُ البَحث)

يشكل مجتمع المحكومين بالإعدام عالما موازيا للمجتمع السجني الموجود داخل المؤسسة الإصلاحية العراقية، والذي يشكل بدوره عالما ومجتمعا موازيا للمجتمع الذي تعيش فيه. وهذا العالم الضيق بمساحته وحريته يحتوي على العديد من الصراعات والآمال والخوف قلق الانتظار من القادم، فهو يشكل محطة مهمة من محطات القادم بالنسبة للسجناء الذين يعيشون فيه، فانتظار الموت واحد من اصعب اللحظات التي يمكن أن يعيشها الفرد، ولاشك أن هذا الانتظار ينعكس بصورة واضحة على الحياة اليومية للنزلاء المنتظرين، ولاسيما من حيث طعامهم وتصرفاتهم وأحلامهم وتوقعاتهم وحالتهم الصحية وعلاقاتهم طويلة الأمد والطموحات التي يرغبون في الوصول إليها، ولا شك ان السجن ثقافة خاصة إلا أنها لا تنسلخ تماما عن الثقافة الأم التي يتفرع منها النزيل والتي جاء من عالمها ملفوظا بتاعة فعله الجرمي، إذ استنتجت الدراسة وفقا لنظرية العالم جوفمان وكذلك فرويد أن عملية التفاعل التي تحدث داخل السجن وعملية الوصمة وعمليات التعامل المؤسسي واماتت الذوات وكذلك الازدواجية في التعامل والشذوذ الموجود رغما لبلوغ مرحلة الموت، كلها تعطي نموذجا تأسيسيا لعمل كل من الحياة اليومية للمحكومين بالإعدام والمؤسسة السجنية المكلفة بعمل ذلك العالم الخاص.، فيتحرك النزيل وفقا لما هو مرسوم له ويتصرف حسب ما تم تهيئته له من أدوار مؤسسية لا يعلم هو أنها اعدت لا ماتت ذاته وصناعة ذات أخرى مؤسسية تكون أكثر استسلاما ..

كلمات مفتاحية: الإعدام، المحكوم، السجن، العتبة

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

أهمية الدراسة:

تعد السجون ميدانا مهما للدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجيا عموما، ولاسيما فيما يتعلق بالأبحاث التي تشكل محورا ميدانيا من محاور المجتمع، وبالتحديد إذا كانت تلك الأبحاث تتعلق بعتبات الموت وعتبات الحياة، ومن تلك الأبحاث يعد موضوع الإعدام واحدا من أهم المواضيع لما تشكله من تماس واضح بواقع المجتمع، مجتمع المحكومين بالإعدام مجتمع لم تتم دراسته من الناحية الأنثروبولوجية الى الآن سواء محليا او عربيا بل يمكننا الادعاء ان دراسته لم تتم حتى دوليا، لذا تعد الدراسة رائدة في مجالها وممهدة للعديد من الدراسات التي من الممكن أن تتوالى لتسليط الضوء على مثل هكذا مواضيع.

مشكلة الدراسة وموضوعها:

تشكل دراسة المؤسسات الأمنية العديد من العقبات العملية بالنسب للعديد من الباحثين، فواحدة من تلك المشاكل يتعلق بصعوبة الحصول على المعلومات الميدانية المباشرة من المبحوثين ولاسيما انهم متواجدين داخل مؤسسة تتمتع بواحدة من أكثر الإجراءات الأمنية عالية التشديد. الامر الاخر صعوبة الحصول على المعلومات الأكاديمية من الدراسات السابقة والتي تندر بصورة تكاد تكون شحيحة. تتناول الدراسة تسليط الضوء على اللحظات التي ينظر فيها المحكوم بالإعدام الى العتبات المتتالية التي ترافق لحظات القاء القبض عليه إلى لحظات التنفيذ، والتي قسمت الى مراحل الحياة، والانتظار، والموت. كما أنها تسلط الضوء على فلسفة حكم الإعدام ورؤاها النفسية والاجتماعية في أمهات المصادر المتنوعة.

منهجية الدراسة

استعان الباحث بالمنهج الاثنوغرافي، فالاثنوغرافيا عبارة عن منهجية في البحث تضفي مزية (الأسلوب المعرفي) للملاحظة بعدَّها المصدر الرئيس للمعلومات التي يستعملها الاثنوغرافيون في الميدان. وقد استعان الباحث أثناء استعمال هذا المنهج استراتيجيتين من استراتيجيات المنهج الاثنوغرافي هما الملاحظة والملاحظة بالمشاركة (جيلبرتو و جاوبو، ٢٠١٤، صفحة ٤٤).

والملاحظة استعملها الباحث كإستراتيجية يلاحظ من خلالها المبحوثين عن بعد من دون أن يتفاعل معهم، فهدف الباحث من خلال هذه الاستراتيجية عدم التأثير على تصرفات وسلوك المبحوثين، اما الملاحظة بالمشاركة فقد استعملها الباحث، إذ أن من صفات الملاحظة بالمشاركة كاستراتيجية أن ينشئ الباحث تواصل مباشر مع الفاعلين الاجتماعيين، وكذلك البقاء مع المبحوثين داخل بيئتهم الطبيعية (والمتمثلة بالسجن) بغرض ملاحظة ووصف تصرفاتهم أثناء إعداد دراسة الحالة، أحيانا تساعد هذه الاستراتيجية بالتفاعل مع

المبحوثين ومشاركتهم في بعض التفاصيل اليومية، فهذه الاستراتيجية تساهم في معرفة بعض مبادئ المبحوثين من أجل فهم معنى ومغزى أفعالهم.

تمهيد

هناك جدلية فلسفية محورية تركز على أصل مفهوم العقوبة واحقية تمثيلها لدى المجتمعات الإنسانية، ومن هو الأحق في تمثيلها، وهل أن الإنسان الذي يرتكب الفعل المخالف للقانون يحق للمجتمع ان يعرضه لعقوبة تتلاءم مع هذه المخالفة أم لا، من هذه الجدلية انطلقت آراء الفلاسفة في الفلسفة الوضعين ما بين مؤيد ومعارض لتلك العقوبة، نعرض في هذا المبحث آراء الفلاسفة والسيسولوجيين حول عقوبة الإعدام، وسنتناول في هذا المبحث هذه الجدلية الفلسفية، أما في المبحث الثاني فإننا سنتناول ثلاث عتبات يقطعها النزيل من حين إلقاء القبض عليه الى حين وصوله الى عتبة الموت، إذ كان نصيب القسم مدار البحث عتبتين أما الأخيرة فقد تم ذكرها للإشارة ليس إلا.

المبحث الأول

اولا: فلسفة العقوبة وحكم الإعدام:

نبع الاهتمام الفلسفي بفكرة العقوبة أساسا من تفتيش الفلاسفة عن تبرير أخلاقي لتلك العملية الاكراهية التي يتم فرضها على الأفراد المذنبين، الفلاسفة ينطلقون من السؤال التالي والذي يتحدث عن الجواز أخلاقيا لإنزال الأذى والحرمان بفرد ارتكب جرما معينا؟ وبمعنى أخرى كيف نبرر من الناحية الأخلاقية إنزال عقوبة جسدية او معنوية بفرد كان قد ارتكب جناية قد انقضت وأسدل عليها الستار؟ وهل هناك مبرر أخلاقي بإنزال العقاب بأحد الجناة بدعوى أن تلك العقوبة ستكون وسيلة من وسائل ردع الآخرين عن ارتكاب جنايات مماثلة في المستقبل، فيكون الجاني ضحية أخرى من ضحايا العقاب؟ وهل يمكن تبرير العقوبة إذا كانت للفرد نية للقيام بارتكاب جناية في المستقبل؟ ويستمر تساؤل الفلاسفة بالقول لو فرضنا أن الجناة يجب أن يُعاقبوا، فمن الذي يملك الحق في تشخيص حجم وشدة تلك العقوبة؟ (أبو العزم، ٢٠١٥، صفحة ١١٤٥).

على هذا فإن العقاب يخدم العديد من وظائف الرقابة الاجتماعية، ولكن عادة ما يتم تبريره على مبادئ القصاص، والعجز، والردع، وإعادة التأهيل، أو الاستعادة التي تحدث للفرد المعاقب. وهذه المبادئ المحددة هي التي تكمن وراء هذه الفلسفات السائدة للعقاب والتي سنشير الى بعضها. وعلى هذا قد تظهر إشكالية حول من له الحق في إنزال العقوبة على الجاني، أو أي الجهات التي يمكن أن تخول لتطبيق حق المجتمع في الاقتصاص لنفسه من الفرد الذي خالف أوامره. ولهذا تنقسم الآراء على مشارب مختلفة بعضها يذهب الى ان إنزال العقوبة من حق صاحب الحق، وبعضهم يذهب إلى أن العقوبة ينزلها القيم

الذي يرضها أصحاب الحق، لهذا انبرى الفلاسفة وغيرهم لطرح جملة من الاجابات التي تنبع من الأفكار المحورية المطروحة في أعلاه. وتتلخص إجابات فلسفة العقوبة التي يحمل اليها اغلب الفلاسفة المعاصرين بفكرة تحاول التقريب بين مبدأين متعارضين:

الأول أن الجاني يجب أن يُعاقب على جنايته مهما كانت الظروف ويسمى أصحاب هذا التوجه بالمدرسة الجزائية. والثاني ترى أنه من الخطأ انزال المعاناة أو العقوبة بفرد حتى لو كان جانيا، ويسمى أصحابها بالمدرسة النفعية، فالمدرسة التي تبرر العقوبة بالجاني تزعم بأن الجاني يجب أن يُعاقب بغض النظر عن تفتيش أي تبرير مقنع الأخلاقية العقوبة، حتى لو كانت تلك العقوبة منبثقة عن مؤسسة اجتماعية خاصة لانزال الأذى والحرمان المتعمد بالفرد الذي ارتكب الجناية، إلا أن هذا التفكير هو الذي أثار الأسئلة الفلسفية المتعلقة بتقرير الأحكام الجزائية ودور الأفراد في صياغتها علما بان الفرد حتى لو كان عالما بالقضاء وأساليب حل الخصومات بين الأفراد لا يستطيع أخلاقيا أن يضع مجموعة من الأحكام الجزائية التي تنزل الأذى والحرمان ببقية الافراد، بل وحتى لو افترضنا ان هؤلاء الافراد ارتكبوا مخالفات جنائية ضد النظام الاجتماعي وهذا رأي يعكس أفكار المدرسة الفلسفية التي تؤمن بالمذهب النفعي (أبو العزم، ٢٠١٥، صفحة ١١٤٦).

لذا فان المدرسة الجزائية قائمة على فكرة الانتقام، والذي هو أحد أقدم وأبسط مبررات العقوبة والذي ينطوي على المعادلة التقليدية للجريمة والتي تؤكد على فكرة "العين بالعين". والتي يقيمها الأفراد لا بمسائل ذنب الجاني والتي لا تهدف إلى منع ارتكاب مخالفات في المستقبل، فإن الجناة في ظل فلسفة العقاب فقط يحصلون ببساطة على ما يستحقونه.

اما اصحاب المبدأ النفعي فيعتقدون أننا نعاقب لردع الجريمة في المستقبل، أو تعطيل المجرم الخطير، أو ربما إصلاحه، ولكننا، على أي حال، نعاقب من أجل بعض الخير في المستقبل، أو لزيادة المنفعة الاجتماعية، وأننا في معاقبتنا نسترشد بمبدأ ينبغي أن يزيد من المتعة ويخفض الألم، وأننا يجب أن نعاقب على ذلك، في حين أن الانتقامي يعتقد أننا نعاقب من أجل تحقيق العدالة، والتعبير عن غضب المجتمع وإدانته العادلة، والدفاع عن الحق، وأننا في معاقبتنا نسترشد، ويجب أن نسترشد، بمبدأ أننا يجب أن نعاقب فقط عندما يخدم ذلك العدالة والحق (أبو العزم، ٢٠١٥، الصفحات ١١٤٦-١١٤٨).

إذا يتضمن الغرض النفعي الأساسي للعقاب إجراءات مختلفة تهدف إلى تقليل القدرة البدنية للشخص على ارتكاب أفعال إجرامية. ويركز أصحاب هذا المبدأ على القضاء على فرصة الأفراد للجريمة والانحراف من خلال أنواع مختلفة من القيود الجسدية على أفعالهم. قد تكون ظروف الحبس مؤسفة ومؤلمة لدرجة أنها تقلل من رغبة الجاني اللاحقة في الانخراط في سوء السلوك مرة اخرى، لكن هذا التأثير الرادع ليس عنصرا ضروريا للعجز في شكله

النقي والمبكر. وبعبارة أخرى، فإن الحرمان من الخصوصية أو الحبس مع أعداد كبيرة غالبا ما تعد استراتيجيات تنمية مفيدة حتى عندما لا تؤدي هذه الممارسات إلى إصلاح لاحق في سلوك المرء.

وتتفق المدرستان الفلسفيتان على أن الحق الوحيد الذي يمكنه من تطبيق أياً من هاتين العقوبتين هي الدولة لا غيرها كونها صاحبة الحق الوحيد في امتلاك مؤسسات مجازة اجتماعيا لو صح التعبير في تنفيذ أي من أفكار المدرستين، ولا يحق لاي أحد كان امتلاك مثل هكذا مؤسسات وتحت أي ظرف كان.

وعلى هذا الأساس يرى الفيلسوف الإيطالي سيزار بكاريا أن الأساس في حق الدولة في العقاب يكمن بتحقيق المنفعة العامة والتي يمكن أن تتجلى في منع وقوع الجريمة في المستقبل وذلك بردع الجاني من ارتكاب الجرائم ومحاولة صرف الآخرين عن ارتكابها، وبما أن الغاية من العقوبة هو منع وقوع الضرر فيجب أن تكون بحجم جسامة الضرر، فالعقوبة يجب ألا تزيد عن الحد الذي يتفق مع قواعد العقد الاجتماعي أي الحد الضروري لمنع الجريمة (Martin & Yar, 2008, p135).

ونرى ايضا ان طبيعة العقوبة يحددها الفيلسوف بتنام، فهو يدافع كذلك عن مبدأ منفعة العقوبة ويفسره تفسيراً رياضياً، فهو يعتقد أن الإنسان يسير بمنفعتهُ الخاصة لأنه أناني بطبيعته يحكمه مبدأ اللذة والألم، وبما أن الإنسان يبحث عن اللذة ويتجنب الألم، فأن العقوبة يجب أن تتسم بالألم الذي يفوق الفائدة المتوقعة من الجريمة، بحيث تجعل الفرد على دراية من أنه إذا أقدم على الجريمة فإنه سيخضع لعقوبة يفوق الأمها المنفعة التي يسعى لتحقيقها من الجريمة، (وهذا الرأي اميل الى مدرسة التحليل النفسي كما سنرى فيما بعد)، ولذلك يرى أنه لا محل للعقاب إلا إذا كان لتحقيق خاصية إيجابية، وهذا ما يفسر ميله إلى جانب القسوة في العقوبة أكثر من بكاريا الذي كان أقرب منه إلى وجهة النظر الإنسانية المعتدلة التي تتقرب بالتناسب بين الجريمة والعقاب (Martin & Yar, 2008, p135). وقد شارك في برياج الفيلسوف بتنام في اعتبار المنفعة أساساً للعقوبة إذ أكد أنها ضرورية لحماية المجتمع، اذ انها تجعل الانسان يفكر فيما سيناله من أذى جراءها مقابل ما يصيبه من فائدة في حال ارتكاب الجريمة فيرتدع عن الجريمة ولذلك وجب تشديد العقوبة، وقد ظهرت آثار افكار بتنام وفوبرياج في تشديد العقوبة في قانون نابليون ١٨١٠ (Martin & Yar, 2008, p135).

اذا نستطيع مما سبق أن نعطي تعريفا لفلسفة العقاب يختزل الفلسفات السابقة حيث أن : "العقاب هو ألم أو نتيجة أخرى غير سارة تنتج عن جريمة ضد قاعدة ما والتي يديرها آخرون، يمثلون السلطة القانونية، إلى الجاني الذي خرق القاعدة"، ومن ثم، بحكم تعريفها،

تنطوي العقوبة على إلحاق الألم أو عدم الراحة كما أسلفنا سابقا (Martin & Yar, 2008, p. 135).

وبشكل عام، سيكون إلحاق الألم بشخص ما أمرا خاطئا حسب المبدأ العقلائي، ومع ذلك، فإن المنطقين السابقين يبرران إلحاق الألم بالعقوبة، على الرغم من أنهما يفعلان ذلك بطرق مختلفة تماما، وبموجب الأساس المنطقي الانتقامي، ولهذا فإن إلحاق الألم له ما يبرره ما دامت العقوبة مستحقة، ويبرر المنطق النفعي إلحاق الألم بالعقوبة كوسيلة لتحقيق "الصالح العام" للحد من الجريمة من خلال الردع أو العجز أو إعادة التأهيل. ولهذا فإن استخدام العقوبة كعقوبة ضد خرق القواعد هو سمة عالمية لجميع المجتمعات البشرية. وقد يتم تنظيم العقاب بشكل غير رسمي، على سبيل المثال عندما يوبخ الآباء طفلا يسيء التصرف. ومع ذلك، يتم تنظيمها أيضا على أساس رسمي مع الجهات الفاعلة المخولة اجتماعيا التي تصدر أحكاما على منتهكي القانون وتدار العقوبة نيابة عن المجتمع ككل. وفي حين أن الأساس المنطقي لمعاقبة الجناة قد يبدو بديهيا، فإن هناك في الواقع عددا من المبررات لاستخدامه. والمبررات الرئيسية هي: الردع، العجز، القصاص، وإعادة التأهيل.

والمنطق الآخر هو المنطق الانتقامي والذي يعني موازنة الخطأ من خلال العقاب. في حين أن الانتقام شخصي ولا يتناسب بالضرورة مع إصابة الضحية، فإن القصاص غير شخصي ومتوازن، ويجب أن يقوم بذلك طرف مخول قانونا ولا يجب أن يتم إلا بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. لاحظ أن تعريف العقوبة يحد بشكل صارم مما يمكن القيام به، وعلى من، وإلا فإن إلحاق الألم أو عدم الراحة لن يكون له ما يبرره بموجب الأساس المنطقي الانتقامي، ويقال إن حق المجتمع في العقاب يكمن في العقد الاجتماعي، على الرغم من أن هذه الفكرة تعود إلى الإغريق القدماء، إلا أنها اكتسبت أعظم عملة لها خلال عصر التنوير في القرنين ١٧ و١٨ وترتبط بكتاب توماس هوبز "ليفياثان"، وأطروحتين لجون لوك عن الحكومة، وجان جاك روسو .(Martin & Yar, 2008, p. 15)

في الأساس، يقترح مفهوم العقد أن يدخل جميع الناس بحرية وطواعية في اتفاق لتشكيل المجتمع من خلال التخلي عن جزء من حريتهم الفردية لصالح الحماية العائدة على الجميع بالمنفعة، وإذا تعدى المرء على حقوق الآخرين، يكون قد كسر العقد الاجتماعي، وللمجتمع الحق في العقاب، والفكرة الأساسية في العقد الاجتماعي هي أن يتنازل الكل في مقابل الجزء لتسيير شؤون حياتهم فيما تتفرغ العامة لشؤونها الخاصة على أن توفر ما يكفي الجزء من أمور الحياة لكيلا يقصر هو الآخر فيما كُلف به (روسو، ٢٠١١، الصفحات ٩٢-٩٥).

والحقيقة أن فكرة العقد هي فكرة متخيلة لا وجود لها في الواقع لذلك عبر عنها بـ ليفياثان والتي تشير إلى أي وحش بحري اسطوري، وباتت تُستعمل منذ أوائل القرن السابع

عشر أيضًا للإشارة إلى الأشياء أو الأشخاص ذوي القوة الساحقة، وهي مقولة يتقبلها العقل لذا نرى صمودها كفكرة طول هذه المدة، واليوم من الممكن ان نرى تجلياتها في الواقع عن طريق الانتخابات، التي تعني بصورة ضمنية العقد الاجتماعي، وان كنا في الحقيقة نتعاقد في كل تفاعلاتها بشكل ضمني أيضا، لكن بصورة اقل اتساقا مع العقد الاجتماعي المقصود، وأحد العناصر الإشكالية في نظرية العقد الاجتماعي للعقاب هو الخيال القائل بأن كل شخص يلعب عن طيب خاطر دورا أو كان له دور في الاتفاق على الالتزام بقوانين المجتمع، وقد اقترح العديد من المؤلفين أن بعض الفئات في المجتمع محرومة في الواقع من النظام القانوني ولا تلعب أي دور في إنشائه، وأولئك الذين يعتقدون أن عمليتنا السياسية، وحتى نظامنا القضائي، يتم تشغيلها لصالح مجموعات معينة فقط من المواطنين يجادلون بأن العقد الاجتماعي هو أساس منطقي ضعيف للعقاب (روسو، ٢٠١١، الصفحات ٩٢-٩٥).

وقد أيد إيمانويل كانط الأساس المنطقي الانتقامي: (العقاب القانوني. . . يمكن أن يلحق بالمجرم، وليس فقط بنفس القدر من الأهمية لتحقيق بعض الخير الآخر للمجرم نفسه أو للمجتمع المدني، ولكن فقط لأنه ارتكب جريمة: لأن الرجل لا يجوز أبدا أن يستعمل كوسيلة لتحقيق غاية شخص آخر. قانون العقوبات ضرورة قاطعة... ومن ثم ، مهما كان الشر غير المستحق الذي تلحقه بشخص آخر، فإنك تلحقه بنفسك) (Martin & Yar, 2008, p. 15).ويمكن أن نرى أن كانط نظر إلى العقاب كما لو أنه مبرر فقط بغايات انتقامية بدلا من الغايات النفعية. وقد استعمل هذا الرأي العقد الاجتماعي مرة أخرى لتبرير معاقبة أولئك الذين ينتهكون القانون. وروجت لفكرة أن الهدف الوحيد لنظام العدالة يجب أن يكون العدالة، وليس إصلاح الفرد، ودعت وجهة النظر هذه إلى استخدام أشكال محددة من الأحكام بدلا من عدم تحديدها، وفصل خيارات العلاج عن قرارات الإفراج، وقصر أهداف الاحتجاز على القصاص بدلا من الإصلاح، وقد توجد مثل هكذا دعوات آراء مؤيدة ولاسيما شعبيا متحررين (لأنها حدت من العقاب) ومحافظين (لأنها شجعت العقاب).

ويرى بعض الفلاسفة أنه لا تزال الفلسفة الإصلاحية الحالية انتقامية، حتى لدرجة أن كلير وآخرين يشيرون إلى هذه الحقبة باسم "حركة الأذى الجزائي"، تلخص العبارة فكرة أنه، بعيدا عن إعادة التأهيل، كان الأساس المنطقي الفلسفي للسجون منذ أواخر ١٩٧٠ انتقاميا بحتا تقريبا مع القليل من الإصلاح الموعود، وقد كانت هذه الفلسفة منتشرة في السياسة والخطابة المحيطة بالإصلاحات، ولا شك أنها ساهمت في النمو الهائل لمعدل السجن وانتشار السجون.(Martin & Yar, 2008, p. 15)

وعلى هذا الأساس سابق الذكر، كان النص التأسيسي لعلم الإجرام الغربي، قائما على مقال بيكاريا عام ١٧٦٤ عن الجرائم والعقوبات، وهو تصنيف الجريمة على أنها "ضرر للمجتمع" والذي يشتق من الخطيئة والتي هي "إهانة للمقدس" وإنشاء نظام عقاب يتجنب الألم الجسدي والتعذيب الذي يرضي الحشود والذي كان سائدا في أوربا في القرون الوسطى، فتأثره بفكرة التنوير عن العقد الاجتماعي سابق الذكر بين الملك والعامة، والذي تم تصوره على أنه مجموعة من الأفراد الباحثين عن الذات الذين تحركهم العواطف المادية والحسية، واقترح بيكاريا أن منتهكي العقد كانوا مسؤولين بنفس القدر ويستحقون عقوبة متساوية تتناسب مع جرائمهم (Schneider & Schneider, 2008, p352). ولهذا نرى أن بيكاريا كتب أطروحة عن القانون الجنائي كانت شديدة الانتقاد لممارسات ذلك الوقت، ودعا إلى إصلاحات رئيسة تضمنت أفكارا تم تبنيها على نطاق واسع، مثل الحق في الدفاع عن النفس ضد المتهمين، وكان الأساس المنطقي الفلسفي لهذه الإصلاحات هو النفعية، وأعرب عن اعتقاده بأن الهدف من العقوبة ينبغي أن يكون الردع، وأن فعالية العقوبة تستند إلى اليقين وليس الشدة، وكان مسؤولا إلى حد كبير عن إصلاحات القانون الجنائي الرئيسية في أوروبا وأمريكا (Justifying Punishment, n.d., p57).

ويمكن للعقاب أن يسبب ردة فعل خاصة لدى المُعاقب، ومن الممكن كذلك ان تؤدي الى وسائل دفاعية خاصة، وبكل بساطة يمكن أن يتجه سلوك الشخص المعاقب فيما بعد إلى «تجنب العقاب»، وبمقدوره أن يفعل ذلك بتجنب السلوك الذي يعاقب عليه. ولكن هناك احتمالات أخرى. وبعض الاحتمالات ذات طابع تدميري، أو عصابي، أو مؤدية للتكيف السيئ، ونتيجة لذلك فقد دُرست هذه الاحتمالات عن كثب وبدقة، فمثلا نجد إن ما يُدعى ديناميات فرويد هي طرق تتهرب بموجبها الرغبات المكبوتة من الرقيب وتعبر عن نفسها، ولكنها يمكن بكل بساطة أن تقدر على أنها طرق يتجنب الناس بها العقاب، وهكذا قد يسلك شخص طرقا لا يعاقب عليها لأنها متعذرة الرؤية، كما يفعل حين يعيش في الأوهام، وقد يضع سلوكه بالانهماك في سلوك له آثار معززة مماثلة ولكنه سلوك لا يعاقب صاحبه (سكينر، ١٩٩٨، صفحة ٥٥).

واكيدا فان اقصى انواع العقوبات التي يمكن ان يتعرض لها الفرد المذنب والذي تنطبق عليه الشروط التي ذكرت فيما سبق هي الموت (الاعدام). فالكتابات الفلسفية الحديثة تزخر بالعديد من البحوث الفلسفية التي تتناول جديلة هذا الموضوع، فالفيلسوف جاك دريدا أبدى رأيه حول عقوبة الإعدام من خلال العمل على تحليل للقانون الجنائي في الحلقات الدراسية التي نظمها والتي استمرت من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٠، وتشمل الندوات قراءة لكتاب

كانط "ميتافيزيقا الأخلاق" والتي قام فيها بقراءة لكانط عن الحق السيادي في العقاب*[١]، والذي يقرأ بالاقتران مع ملاحظات فرويد حول العلاقة بين اللاوعي والجريمة، فضلا عن ملاحظات نيتشه، على الأخلاق والعقاب والقسوة، وما يبرز في تحليل دريدا هو نظام للتبادل يعمل على مستوى اللاوعي، والذي يشكل القانون الجنائي جزءا جوهريا منه، ويطرح تحليل دريدا لـ "أصل" الجريمة في الحلقات الدراسية أسئلة خطيرة على افتراض الحرية التي يقوم عليها القانون الجنائي الحديث، كما أن الرابطة، التي يطرحها بين العقاب واللاهوت السياسي، تتحدى أيضا النظريات وأشكال العقاب القائمة، وأبرز ما تدعو إليه الحلقات باسم التنوير الكانطي، هو قطيعة جذرية مع التعميم التبادلي لأنه يعمل فيما يتعلق بالجريمة والعقاب (Ville, 2019, p94).

دوركهايم والجريمة:

جادل إميل دوركهايم في ذات السياق بأن العقاب يمثل ردا جماعيا على أفعال تنتهك مشاعر المجتمع وقيمه المشتركة، وهو رد فعل عاطفي يعبر عن مشاعر جماعية، ويؤكد في الوقت نفسه مجددا قوة الأعراف الاجتماعية، بذلك تكون طقوس العقاب وسيلة من وسائل الحفاظ على النظام الأخلاقي، وتعزيز نظام التضامن الاجتماعي، وإعادة رسم الحدود بين السلوك المقبول والسلوك المرفوض على الرغم من أن هذا الشكل من التضامن يقوم ، كما أشار جورج هربرت ميد على العداء ويمكن أن يشجع اللاتسامح، ومن وجهة النظر الدوركايمية يشكل العقاب عنصرا مهما في دوائر المجتمع الأخلاقية، وأن شكل العقوبات الجزائية وقسوتها تحددان بطابع الحياة الأخلاقية للمجتمع، فالمجتمعات المتطورة التي تتسم بتقسيم عمل واسع وشرائع أخلاقية متنوعة والتزام بقيم الفردانية الليبرالية، تميل إلى تأسيس أنظمة عقاب أكثر رأفة، تنتظم حول حرمان الفرد من حريته حسب اعتقاده (اوتوايت، ٢٠٢٢، صفحة ٦٠٢).

وعليه فإنه يرى ولأجل الحفاظ على المجتمعات وإعادة إنتاجها في ضوء تقسيم العمل، تحتاج جميع المجتمعات إلى آليات من شأنها أن تخلق الاستقرار وتحافظ على الروابط الاجتماعية بين أعضائها، وأن الأهمية الحاسمة لمثل هذا الاستقرار هي ما أسماه دوركهايم بـ "الوعي الجماعي للمجتمع" وبهذا المصطلح، كان يعني مجمل المعتقدات والقيم ومعايير السلوك المشتركة التي عززت التزام الثنائيات الفردية بالمجموعة الاجتماعية الأوسع (التضامن) والتي عملت على تنظيم سلوكهم اليومي وتبادلهم مع بعضهم البعض (Martin & Yar, 2008, p. 66).

- [١] يرى كانط أن في العقوبة شيء واحد ثابت فقط وهو أن الذنب الإجرامي المفعول يستحق العقاب، بغض النظر عن اعتبارات المنفعة الاجتماعية المجادل فيها، ينظر النصوص أعلاه.

لقد افترض دوركهايم أن الأشكال الاجتماعية المختلفة سيكون لها طرق مختلفة بشكل متعاقب والتي من خلالها يمكن لمثل هذا التنظيم أن يتحول إلى أسلوب، ولقد طور ما هو معروف الآن ومستعمل على نطاق واسع بين ما أسماه التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي، فمثلا في المجتمعات الزراعية ما قبل الحديثة والصغيرة الحجم، كان الأفراد يتسمون بالمحاكاة، إذ شاركوا جميعًا في نظام الإنتاج (الحراثة ، والغرس ، والصيد ، وما إلى ذلك)، وكانوا جزءًا من مجتمعات صغيرة مكتفية ذاتيًا إلى حد كبير، وبسبب الترابط الوثيق والوسيط داخل هذه الجماعات، ظهرت معتقدات شددت على أهمية المصالح المجتمعية فوقها كنظام حاكم، كتلك الخاصة بالأفراد من قواعد السلوك المحددة بوضوح والتي تنتقل عبر الأجيال في شكل تقاليد، ويقرر دوركهايم أن الدين عبارة عن توجيهات أخلاقية واضحة، وسيتم تنظيم الأفراد عن كثب داخل المجتمع، وستكون الانحرافات غير مرحب بها ومن المرجح أن تتكبد عقوبات صارمة على مقترفها (Martin & Yar, 2008, p. 67).

ومع ذلك، فقد تم تقويض هذا التوازن بسبب الانتقال إلى مجتمع جماهيري وحضري وصناعي أكثر تعقيدا، فأصبح الأفراد يتسمون بشكل متزايد ليس بالتشابه ولكن بالاختلاف، حيث أخذ كل منهم أدوارًا محددة للغاية داخل تقسيم العمل المتباين بشكل متزايد، ولقد أفسحت العلاقة الحميمة والألفة لهذا الدور الجديد المجال لإخفاء الهوية في الأماكن المكتظة بالسكان داخل المدينة، وفي مثل هذا السياق، لم تعد آليات التضامن القديمة قادرة على أداء وظيفة التنظيم بشكل فعال، وبالتالي ظهرت مشكلة الشذوذ أو انعدام المعايير (Martin & Yar, 2008, p. 67).

في ظل الافتقار إلى الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية الملزمة للسلوك، كان هناك احتمال أكبر بأن ينخرط الأفراد في سلوك منحرف (كما تم اكتشافه في دراسة دوركهايم الشهيرة عن الانتحار ١٨٩٧، ومع ذلك، كان دوركهايم يؤمن ويأمل في ظهور نمط جديد من التضامن الاجتماعي في نهاية المطاف، نمط يتوافق مع القيم. الحقوق الفردية والتسامح المتبادل. حتى وقت حدوث ذلك، كان المجتمع عرضة لمجموعة من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بنقص في التنظيم الأخلاقي.

ثانياً: الأبعاد الثقافية للسجن وعقوبة الإعدام

كانت العقوبات على مر العصور موجهة إما إلى جسد الشخص (من خلال الألم أو فقدان الحرية) أو إلى ممتلكاته (المصادرة أو الغرامات)، وقد شمل النوع الأول أساليب العقاب البدني (التي تعني "إلى الجسد") الحبس، والقتل، والجلد، وقطع الرأس، وتقطيع الأوصال، والعديد من وسائل التعذيب أو الموت الأخرى، وكان الإعدام عقابا اقتصاديا

وكذلك بدنيا لأن ممتلكات الشخص الذي سيعدم ستصادر لصالح الملك، وقد أفسحت العقوبات الاقتصادية والبدنية المجال تدريجيا للسجن أو الحرمان الأقل من الحرية (المراقبة أو الإفراج المشروط).

ولقد استعملت عقوبة الإعدام من خلال جميع الثقافات تقريبا عبر التاريخ، وتتنوع طرق تنفيذها بتنوع تلك الثقافة التي تنتمي إليها المجتمعات. وكانت عمليات إعدام المجرمين والمعارضين تنطوي على أساليب قاسية ومؤلمة للغاية من شأنها أن تضمن الألم والمعاناة الشديدين، في عصور ما قبل الحداثة. وقد كانت عقوبة الإعدام تستند إلى أساليب التعذيب، مثل الغليان في ماء الحار في القدر، والشنق، والتقطيع كما في قصة داميان، وتم تسجيل هذه الأساليب عبر التاريخ، ووفقا لبعض سجلات الممارسات الثقافية القبلية البدائية، ظلت عقوبة الإعدام جزءا من نظام العدالة منذ بداية الحضارة.

وكانت أول قوانين عقوبة الإعدام المعمول بها تعود إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد لما يعرف بـ قوانين الملك حمورابي ملك بابل، الذي قنن عقوبة الإعدام على ٢٥ جريمة مختلفة، ونفذت أحكام الإعدام بالصلب، والغرق، والضرب حتى الموت، والحرق حيا، والتطهير، وأصبح الشنق أكثر أشكال الإعدام شيوعا في القرن العاشر الميلادي في بريطانيا، عندما لم يسمح وليام المسمى الفاتح بإعدام أي شخص بسبب أي جريمة، إلا في أوقات الحرب، واستمر هذا حتى القرن التالي، عندما عاد العمل بالإعدام، في عهد هنري الثامن، حيث قدر أن ما يصل إلى ٧٢٠٠٠ شخص قد أعدموا، وكانت الممارسات الأكثر شيوعا للإعدام في ذلك الوقت هي الغليان (الحرق داخل العجل الحديدي)، والحرق على الوتد، والشنق، وقطع الرأس، والتقطيع. وشملت الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، على سبيل المثال، الزواج من غير دين، وعدم الاعتراف بجريمة، والخيانة.. الخ.

إن اختلاف تنفيذ احكام الاعدام كما أسلفنا يختلف باختلاف الثقافات وعلى مختلف العصور. فقد كان حكم الإعدام ممارسة شائعة في جميع أنحاء العالم، وصدر في حالة الإدانة بعدد كبير من الجرائم. بما في ذلك الجرائم البسيطة التي تنطوي على التعدي على الممتلكات، في إنجلترا مثلا، خلال القرن ١٨، كان الموت عقوبة على العديد من الجرائم المحددة التي كانت حوالي مائة، ونفذت عقوبة الإعدام بطرق مختلفة، وشملت عدة طرق لتنفيذ أحكام الإعدام كالتعذيب، والحرق على الوتد، والتكسير على عجلة القيادة، والخنق البطيء، و السحق تحت أقدام الفيل، والرمي من منحدر، والغليان في النفط، والرجم حتى الموت، وما إلى ذلك، ومع ظهور مبادئ مختلفة تتعلق بالإجراءات العادلة الواردة في مساهمة العديد من البلدان الديمقراطية ومع النمو القوي لحركة حقوق الإنسان، بدأت عقوبات الإعدام الشديدة التي تنطوي على التعذيب في التلاشي في القرن ١٨، كما انخفض عدد

الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في جميع البلدان الرائدة، كما اختفت العقوبات التي تنطوي على التعذيب مع فكرة أن العقوبة بالإعدام يجب أن تكون سريعة وإنسانية، سواء بالمقصلة أو الشنق أو الغاروت أو فأس الجلاد (قطع الرأس بالسيف) (N. M. Ghatate, p. ٧).

ثالثا: الأبعاد الثقافية والنفسية للإعدام

تختلف الطرق التي تبتكرها الثقافات في إلحاق الأذى بالمجرمين، وهناك العديد من الطرق لألحاق ذلك الأذى والذي يتنوع حسب شدة الجريمة. ولهذا نرى أن الطريقة القديمة التي كانت تستعمل في تنفيذ حكم الإعدام، كانت مسبوقة بإجراءات تعذيب انتقامية يموت النزيل من جراءها صبرا تحت أكثر أنواع التعذيب والتنفيذ تنوعا وحقدا، والملاحظ ان اغلب هذه الوسائل كانت في أوروبا. إلى أن جاءت إجراءات التنفيذ الذي تنهج أسلوب التنفيذ السريع واراحة المجرم بأسرع الطرق وأقلها وقتا وهي تقسم على قسمين بعد ثقافي مادي يتجلى بوسائل التنفيذ المادية، وبعد نفسي يتجلى بالآثار التي تتركها لحظات انتظار تنفيذ هذا الحكم وهي كالاتي:

أ: البعد الثقافي المادي:

١- الحرق على الأوتاد

يعود تاريخ "الحرق" إلى العصر المسيحي الأول، وكان الحرق على الأوتاد حكما شائعا بالإعدام ووسيلة من وسائل التعذيب في الوقت نفسه، والتي كانت تستعمل في الغالب للمتهمين بما يسمى الهراطقة والسحرة و النساء المشبوهات في استعمال السحر، على الرغم من ذلك أنه في عام ٦٤٣ م أعلن مرسوم صادر عن البابا أنه من غير القانوني حرق السحرة، إلا أنه مع ذلك، أدى الاضطهاد المتزايد للساحرات على مر القرون إلى حرق ملايين النساء على الوتد، وقعت أول مطاردة كبيرة للساحرات في سويسرا في عام ١٤٢٧ م، وطوال القرنين ١٦ و١٧، أصبحت محاكمات الساحرات شائعة في جميع أنحاء ألمانيا والنمسا وسويسرا وإنجلترا واسكتلندا وإسبانيا خلال محاكم التفتيش، وبعد مدة وجيزة، بدأت محاكمات السحرة في الانخفاض في أجزاء من أوروبا، وفي إنجلترا وتم إلغاء عقوبة الإعدام للساحرات، تم تنفيذ آخر إعدام قانوني عن طريق استعمال الحرق في نهاية محاكم التفتيش الإسبانية (Geoffrey Abbott, n.d.).

٢- العجلة

ايضا يتم استعمال العجلة كوسيلة للتعذيب والإعدام كذلك بطر قعدة ، إذا يربط الشخص المتهم بالحافة الخارجية للعجلة ثم تدحرج فوق مسامير حادة، الى أسفل تل، حتى وفاته، أيضا، ويمكن وضع العجلة على جانبها، مثل القرص الدوار، مع ربط الشخص بها،

وهي تدور، والناس يتناوبون على ضرب الضحية بقضبان حديدية، مما يؤدي إلى كسر عظامه والتسبب في وفاته في النهاية، تم استخدام هذه الطريقة في جميع أنحاء أوروبا، وخاصة خلال العصور الوسطى (Matthew A. McIntosh, n.d.).

٣- الصلب

وهو وسيلة قديمة جدا للإعدام،إذ تقوم على ربط المحكوم عليه، أو تسميره بالمسامير، في قطعتين خشبيتين متعامدتين، ويترك معلقا حتى يموت، وقد كان الصلب وسيلة الإعدام التقليدية فيما بين القرنين السادس قبل الميلاد، والرابع الميلادي، ولاسيما في بلاد فارس، وقد انتقل منها إلى الإمبراطورية الرومانية. وقد يكون من المرجح أن الإسكندر الأكبر هو الذي نشر هذه الوسيلة عبر القارات في البلاد التي فتحها وهو يبنى امبراطوريته الشاسعة (ميشيل حنا، صفحة ٩١).

٤- المقصلة

أصبحت المقصلة شكلا شائعا من أشكال الإعدام في فرنسا في عام ١٧٨٩، عندما اقترح الدكتور جوزيف جلوتين أن يتم إعدام جميع المجرمين بنفس الطريقة وأن التعذيب يجب أن يبقى إلى الحد الأدنى، وكان يعتقد أن قطع الرأس هو الطريقة الأقل إيلاما والأكثر إنسانية للإعدام في ذلك الوقت، واقترح المقصلة بناء آلة قطع الرأس، وفي وقت لاحق، أصبحت آلة قطع الرأس تحمل اسمه، وتم اختبار الجهاز لأول مرة على الأغنام والعجول، ثم على الجثث البشرية. أخيرا، بعد العديد من التحسينات والمحاكمات، تم إتقان صنع الشفرة، وتم تنفيذ أول عملية إعدام بالمقصلة في عام ١٧٩٢، وتم استعمالها على نطاق واسع خلال الثورة الفرنسية، إذ تم تنفيذ العديد من عمليات الإعدام علنا خارج سجن فرساي، كما أعدم الملك تشارلز الأول بنفس الطريقة في إنجلترا، ونفذت آخر عملية إعدام علنية بالمقصلة في فرنسا، في ١٩٣٩، وجاء آخر استخدام للمقصلة في عام ١٩٧٧ في فرنسا، ولم يتم استعمال الجهاز رسميا منذ ذلك الحين، وعلى الرغم مما يشاع من أن المقصلة أقل إيلاما، إلا أنها غير مقبولة اليوم لأنها أكثر بدائية ووحشية وتنطوي على تشويه الشخص المحكوم عليه، وبعد انضمام فرنسا إلى الاتحاد الأوروبي، ألغيت أحكام الإعدام نفسها منذ ذلك الحين في فرنسا (N. M. Ghatate, p. ٧).

٥- الشنق و(غاروت):[٢]

كان الشنق طريقة شائعة جدا تعتمد للتنفيذ بين الطرق المختلفة المتاحة، يمكن ببساطة شنق السجين بحبل مشنقة، مما قد يؤدي إلى الموت عن طريق كسر الرقبة، إلا أن

- [٢] إن Garrote كلمة إسبانية؛ تشمل التهجئات البديلة grotte ومتغيرات مماثلة وهو سلاح غالبًا ما يكون عبارة عن رباط محمول باليد من سلسلة أو حبل أو وشاح أو سلك أو خط صيد، يستعمل لخنق شخص ما.

المقصود هو تعذيب السجين قبل اعدامه في العصور الوسطى الأوروبية، إذ أن لا يعد الشنق كافيا عندهم ويمكن أن تكون هناك أساليب أخرى غير التعليق بحبل المشنقة، ففي العصور الوسطى، إذا كان المقصود التعذيب بالدرجة الاولى، وبالنسبة للجرائم البالغة الخطورة مثل الخيانة العظمى، يتم تقطيع السجين إلى قطع بينما لا يزال على قيد الحياة قبل شنقه، وكان الغارات أيضا طريقة شائعة للتعذيب قبل الشنق، فهو مشابها للشنق، ويتم بتشديد جهاز ميكانيكي مثل كمامة حول عنق الشخص، مما يتسبب في خنق بطيء قد يبقى لساعة او اكثر فيحدث تمدد وانسداد الأوعية الدموية ومن ثم الموت، ويمكن أيضا وضع جهاز في فم السجين وإبقائه في مكانه عن طريق ربط وقفل سلسلة حول رقبته.

٦- قطع الرأس

كان هذا النوع من الإعدام شائعا جدا في ألمانيا وإنجلترا خلال القرنين ١٦ و١٧، فهو مشابه لاستخدام المقصلة، الا انه يتم بواسطة الجلاد، وعادة ما يكون مقنعا، وكان يقطع رأس الشخص بفأس أو سيف، ووقعت آخر عملية قطع رأس في عام ١٧٤٧ في المملكة المتحدة، وقبل إلغاء هذه العقوبة كطريقة في الإعدام، زاد الاهتمام بشكل أكبر بالجنبة الإنسانية، فأصبحت عقوبة الإعدام أقل بشاعة من قطع الرؤوس والتعذيب اللذين كانا شائعين قبل قرون، وقد أصبحت الحقن المميتة والصعق بالكهرباء الطريقتين المفضلتين للإعدام في العديد من البلدان ، ولاسيما الولايات المتحدة وكندا، ويرجع ذلك في الغالب إلى الاعتقاد أن هذه الأساليب تبدو أقل هجوما على الجمهور وأكثر إنسانية بالنسبة للسجين، ولقطع الرأس إشكالية أنثروبولوجية تاريخية تحيل ضمنا الى الرؤية الثقافية للمجتمعات،اذ ترى الثقافة الصينية مثلا ان الجسد يجب ان يعود الى القبر كاملا فهو أي الجسد هدية الوالدين وعليه يجب المحافظة عليه كما هو من دون أي تشويه، ولهذا عدت الثقافة الصينية قطع الرأس فضاعه لا تغتفر فهي تكسر التابو، ولا ينبغي قطع الرأس الا في حالة الاذلال، الا ان بعض الثقافات ترى في قطع الراس شرف ما بعده شرف، بل يعد أحيانا وسيلة ارستقراطية مشرفة للموت، فعند العرب مثلا في بعض المراحل ، عد قطع الراس شجاعة والذي يقطع راسه مات ميتة مشرفة، وكذلك نرى في اليابان ، اذ يعد قطع الراس لاحق لما يسمى بالسيبوكو، وهي الطريقة التي تقوم على شق المعدة من قبل المنتحر ويقوم بعدها رجل واقف خلف المنتحر بقطع رأسه بسيف حاد كي يخلصه من الألم الفظيع المصاحب لعملية الانتحار التي كانت سائدة في تلك الحقبة ، وبعدها اصبح قطع الراس وسيلة للعقاب في اليابان (N. M. Ghatate, p. ١٢).

٧- إطلاق النار

لا يوجد إجراء ثابت عندما يتعلق الأمر بالإعدام رميا بالرصاص. عادة ما يكون المدان مربوطا بالوتد، مع يديه ومعصوب العينين ويتم وضع رقعة من القماش على القلب، أو مربوطة بكرسي. في معظم الحالات، يتم استعمال فريق من خمسة جلادين لاستهداف قلب المدان، وفي بعض البلدان يتم تحميل عدد قليل من البنادق برصاصات فارغة ولا يتم إخبار مطلقي النار عنها حتى يكون القاتل الحقيقي مجهولا، وتستعمل العديد من الدول مثل روسيا ودول أوروبا الشرقية والصين وتايلاند والهند ذلك، أيضا في بعض الولايات المتحدة مثل يوتا وأوكلاهوما، يتم إعطاء الخيار للمدين ما إذا كان ينبغي إطلاق النار عليه حتى الموت رميا بالرصاص أو عن طريق الحقن المميتة، فمثلا غاري غيلمور في عام ١٩٧٧، و جون تايلور في عام ١٩٩٦ فضلوا ان يعدموا رميا بالرصاص في ولاية يوتا، ومن المهم أن نلاحظ أن قادة الأيرلنديين الثالثة في ألمانيا، الذين حكم عليهم بالإعدام شنقا في محاكمات نورمبرغ، طلبوا الإعدام حتى الإعدام رميا بالرصاص لأن الأول كان مهينا وأرادوا الموت العسكري باعتبارهم رجال عسكر، وهذا يعكس أن الموت شنقا ليس طريقة كريمة للإعدام (N. M. Ghatate, p. ١٣).

٨- غرفة الغاز

وفي عملية إعدام باستعمال الغاز القاتل، يتم تقييد السجين ووضعهُ في غرفة محكمة الإغلاق. وعند إعطاء الإشارة، يفتح الجلاد صماما، مما يسمح لحمض الهيدروكلوريك بالتدفق إلى مقلاة، بناء على إشارة أخرى، يتم إسقاط بلورات سيانيد البوتاسيوم أو سيانيد الصوديوم ميكانيكيا في الحمض، مما ينتج عنه غاز الهيدروسيانيك، ويدمر الغاز الهيدروسيانيك قدرة الجسم على معالجة الهيموغلوبين في الدم، ويمكن أن يحدث فقدان الوعي في غضون ثوان قليلة إذا أخذ السجين نفسا عميقا، ومع ذلك، إذا حبس أنفاسه، فقد يستغرق الموت وقتا أطول بكثير، وعادة ما يدخل السجين في تشنجات، وتحدث الوفاة عادة في غضون ست إلى ١٨ دقيقة، وبعد إعلان الموت، يتم إخلاء الغرفة من خلال الكربون ومرشحات التحييد، وتقوم الطواقم التي ترتدي أقنعة الغاز بتطهير الجسم بمحلول التبييض ويتم إخراجه، وكانت نيفادا أول ولاية تعاقب باستخدام غرفة الغاز، وأول عملية إعدام بالغاز القاتل وقعت في فبراير ١٩٢٤، ومنذ ذلك الحين أصبحت وسيلة لتنفيذ حكم الإعدام في ٣١ مرة، وتسمح خمس ولايات في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال غرفة الغاز كبديل للحقن المميتة، وهي أريزونا وكاليفورنيا وماريلاند وميسوري وايومنغ، وفي معظم الحالات، يسمح للسجين باختيار طريقة الإعدام، اعتماد على تاريخ صدور الحكم، وقد تم إعدام أحد

عشر شخصا بالغاز المميت في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٧٦، ومع ذلك، فإن هذه الطريقة باهظة الثمن ومرهقة (ميشيل حنا، صفحة ٧٨).

٩- الصعق

في عملية إعدام نموذجية باستعمال الكرسي الكهربائي، يتم ربط السجين بكرسي مصمم خصيصا لهذا الغرض، ويتم حلق رأسه وجسمه لتوفير اتصال أفضل مع الأقطاب الكهربائية النحاسية المبللة التي يربطها الجلاد، وعادة ما يضغط ثلاثة أو أكثر من الجلادين على الأزرار، ولكن يتم توصيل واحد فقط بالمصدر الكهربائي الفعلي لذلك لا يعرف الجلاد الحقيقي، ويتحدد مقدار الطاقة بوزن جسم المحكوم عليه، ويتبع الهزة الأولى هزات أخرى عدة في الجهد المنخفض، في جورجيا، يطبق الجلادون ٢٠٠٠ فولت لمدة أربع ثوان، و١٠٠٠ فولت للثواني السبع الآتية ثم ٢٠٨ فولت لمدة دقيقتين. ينتج عن الصعق بالكهرباء تأثيرات مدمرة بشكل واضح على الجسم، اذ يتم حرق الأعضاء الداخلية، وعادة ما يقفز السجين إلى الأمام ضد القيود عند تشغيل المفتاح، ويتغير لون الجسم ويتضخم وقد يشتعل فيه النيران، وقد يتغوط السجين أيضا ويتبول ويتقيأ دما، وقد تم إنشاء أول كرسي كهربائي مصمم للتنفيذ من قبل جورج وستنغهاوس في مطلع القرن العشرين، واقترحت المؤسسة الإصلاحية في مدينة نيويورك على وستنغهاوس تصميم كرسي كهربائي، لأن الكثيرين شعروا أن الشكل الحالي للإعدام، شنقا، أصبح غير إنساني للغاية وعفا عليه الزمن، وقال وستنغهاوس للمؤسسة الإصلاحية إن مصدر طاقة الكرسي كان مميتا لدرجة أنه لن يستغرق سوى خمس ثوان من ١٠٠٠ فولت للتسبب في الوفاة، ومع ذلك، فإن أول رجل تم إعدامه لم يمت بعد خمس ثوان، ولكن بدلا من ذلك استغرق أربع دقائق من تدفق مستمر من الطاقة ليتم الإعلان عن وفاته في النهاية، خلال هذه الدقائق الأربع بدأ المدان في التدخين، واشتعلت النيران في كل من الشعر على ذراعيه ورأسه، وسفك الدم من كل فتحة في وجهه، بعد هذا العرض، اعتبر الكرسي الكهربائي فاشلا، اليوم يتم تحديث الكرسي الكهربائي ويستعمل في إحدى عشرة ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية أركنساس وكنتاكي وأوهايو وأوكلاهوما وساوث كارولينا وتينيسي وفرجينيا ولايات الولايات المتحدة الأمريكية تسمح لكل من الحقن المميتة والصعق بالكهرباء، مما يسمح لبعض السجناء باختيار الطريقة، ومع ذلك، تستعمل ألاباما وفلوريدا وجورجيا ونبراسكا الصعق بالكهرباء كوسيلة وحيدة للإعدام، ومنذ عام ١٩٧٦، تم إعدام ١٤٤ شخصا بوساطة كرسي كهربائي.

١٠- الحقن المميتة

ترجع عملية الإعدام بالحقنة المميتة إلى كارل براند الطبيب الشخصي لأدولف هتلر، فهو أول من اقترح حقن المحكوم عليهم بالإعدام بالسم، وربما كانت أول عملية إعدام بالسم

قد تمت في معسكر أوشفيتز للأسرى، حيث تم قتل الأسرى المرضى بحقنهم بالفينول(ميشيل حنا، صفحة ٨٨). الموت عن طريق الحقن المميتة ينطوي على الحقن الوريدي المستمر لكمية قاتلة من ثلاثة أدوية مختلفة، ويتم تأمين السجين على نقالة مع قيود مبطنة في الكاحل والمعصم، ويتم إرفاق جهاز مراقبة القلب وسماعة الطبيب، ويتم بدء خطين وريدين مالحين، واحد في كل ذراع. ثم يتم تغطية السجين بملاءة، يتم إيقاف تشغيل الخطوط الوريدية المالحة، ويتم حقن ثيوبنتال الصوديوم، مما يتسبب في سقوط السجين في نوم عميق، والعامل الكيميائي الثاني، بانكورونيوم بروميد، وهو مرخي للعضلات، يتبع هذا تسبب في توقف السجين عن التنفس بسبب شلل الحجاب الحاجز والرئتين، أخيرا، يتم حقن كلوريد البوتاسيوم، مما يوقف القلب، ومنذ عام ١٩٧٦، تم إعدام العديد من السجناء عن طريق الحقن المميتة في الولايات المتحدة (N. M. Ghatate, p. ١٣).

ب: البعد النفسي الإعدام:

أن الظروف المعيشية لسجن المحكومين بالإعدام غالبا ما تكون قاسية بما يكفي لإحداث آثار سلبية على صحة السجين واستقراره العقلي وهذه القسوة ليس عائدة الى طريقة التعامل من خلال المؤسسة، على العكس من ذلك، بل مرده الى ظروف الاكتظاظ، والى الخطورة التي يحملها وجود سجين محكوم بالإعدام على المؤسسة. ففرض عقوبة الإعدام ينطوي على مجموعة أخرى من العوامل المجهدة للغاية. ولا يقتصر الأمر على حبس السجناء لسنوات في مكان مجهد من الناحية الامنية، بل إن حياتهم مليئة أيضا بالقلق المستمر بشأن إعدامهم. ويحتجز مرتكبو الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام في انتظار تنفيذ حكم الإعدام – وهي زنزانة أو كتلة من الزنازين معزولة جسديا واجتماعيا ليس فقط عن العالم الخارجي ولكن أيضا عن مجتمع السجون. وتتميز ظروف المحكوم عليهم بالإعدام بالتركيز على الإجراءات الأمنية المشددة والعزلة والحد من الموارد، اذ تعد هذه الإجراءات لأكثر حالات المحكوم عليهم بالإعدام شيوعا على مستوى العالم وليس في مجتمع الدراسة وحسب.

ومن المؤكد ان في انتظار إعدامهم في ظل هذه الظروف المجهدة، تتدهور حالة السجناء عقليا وجسديا، ولذلك يتم تصنيف المحكوم عليهم بالإعدام على أنهم في وضعية سجن داخل سجن، وقد وصفه السجناء أنفسهم بأنه "جحيم حي"، و"مقبرة خلف جدران عالية بعيدة عن أعين الجمهور"، وتشير ظاهرة الاحتجاز المطول الى ظروف قاسية للمحكوم عليهم بالإعدام مع ألم مستمر من انتظار الإعدام (Nina Kren, 2014, p. ١٣). والسجناء الذين يتحملون هذا الحبس المطول تحسبا للإعدام يفعلون ذلك بشكل روتيني في ظل ظروف الحرمان القانوني الشديد، ففي جميع السجون تقريبا، يخضع السجناء المحكوم

عليهم بالإعدام لأنظمة شديدة التقييد من العزلة، والحد الأدنى من الوقت خارج الزنزانة، والاستبعاد من البرامج وغيرها من وسائل الراحة المتاحة لمعظم السجناء الآخرين، على الرغم من أن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، مع بعض الاستثناءات البارزة القليلة، يطلب منهم بشكل روتيني العيش لسنوات في ظل ظروف أكثر تقييدا من ظروف السجن العادية ، إلا أنهم يفعلون ذلك في جميع السجون باستثناء حفنة من التشريعات بسبب لوائح السجون الداخلية بدلا من القيادة التشريعية أو القضائية (Toch, Acker, & Bonventre، ٢٠١٨).

ويقضي السجناء المحكوم عليهم بالإعدام سنوات مع احتمال حقيقي جدا يخيم عليهم، كل يوم أنهم سيعدمون، ويؤدي عدم اليقين بشأن التاريخ الدقيق لإعدام الشخص وتناوب مشاعر الأمل واليأس إلى صدمة شديدة، وعلاوة على ذلك، والأسوأ من ذلك، يقال أحيانا للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام إنهم سيعدمون في يوم محدد، ولكن بعد ذلك يتم منحهم إقامة مؤقتة أو ببساطة منحهم موعدا آخر في اللحظة الأخيرة، إن العيش في " أجل غير مسمى مستمر، إلى جانب إثارة آمال كاذبة أو تزويدهم بمعلومات خاطئة، يزيد من تفاقم الحالة الذهنية للسجناء ومن ثم يشكل عوامل إضافية للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام" (Bojosi، ٢٠٠٤).

وحتى الآن، لا يوجد سوى عدد قليل من البحوث سواء النفسية او غيرها التي أجريت حول تجربة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، مما يشير جزئيا إلى عدم وجود أمراض لدى السجناء، مثل الدراسات التي أجراها هارفي بلوستون وكارل ماكغاهي، أو جيمس بانتون، وعلى سبيل المثال، قارن جيمس بانتون ملامح MMPI للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام مع عدد كبير من السجناء*[٣]، واكتشف بانتون أن "السجناء المحكوم عليهم بالإعدام أظهروا مشاعر متزايدة من الاكتئاب واليأس، ولكن لم يتم ملاحظة الاضطرابات الشديدة، مثل الذهان" (Nina Kren, 2014, p. ١٥).

وقد أجرى سميث وفيليكس مقابلات نفسية غير منظمة لأربعة وثلاثين سجينا محكوما عليهم بالإعدام، وأظهر معظمهم دفاعات سليمة بشكل جيد، فيما يتعلق بذنبهم المزعوم، وأظهر سبعة سجناء فقط مزاجا مكتئبا والذي ربما تطلب المزيد من التدخل الاستشاري، وعلاوة على ذلك، أجرى هارفي يلوستون وكارل ماكغاهي مقابلات مع تسعة عشر سجينا (ثمانية عشر رجلا وامرأة واحدة) ينتظرون الإعدام في سجن سينغ في نيويورك، "توقعوا أن يجدوا قلقا شديدا واكتئابا، ولم يجدوا شيئا" وقد اقترحوا، "أن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام

[٣] MMPI هو جرد الشخصية متعددة الأطوار في مينيسوتا، وهو الاختبار النفسي الموحد الأكثر استخداما وبحثا لشخصية البالغين والأمراض النفسية.

لديهم آليات دفاع متطورة بشكل خاص، ولكن هذه الفرضية استندت فقط إلى انطباعات سريرية ذاتية" (Nina Kren, 2014, p. ١٥).

ويشير الاحتجاز المطول إلى التأخير الزمني الشديد بين إصدار الحكم والتنفيذ الفعلي، في حين أنه في القرن التاسع عشر، كانت عمليات الإعدام تنفذ عادة في غضون ساعات أو أيام بعد الحكم على الشخص بالإعدام، إلا أن هذه الفترة الزمنية تتزايد باطراد وعلى أساس عالمي، فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة، يقضي السجناء المحكوم عليهم بالإعدام عادة عقودا في انتظار الإعدام، وكان متوسط المدة الزمنية من الحكم إلى الإدانة لأولئك الذين أعدموا في العام ٢٠١٥ ، ١٦.٩ عاما، تتراوح بين ٤ و ٣١ عاما*[٤]، وكان غاري الفورد، أطول سجين محكوم عليه بالإعدام في أمريكا، فقد أمضى ٣٩ عاما في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيه في فلوريدا إلى أن توفي لأسباب طبيعية في العام ٢٠١٣ (Nina Kren, 2014, p. ١٨).

والولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة التي يقبع فيها السجناء لسنوات عديدة تحت طائلة عقوبة الإعدام، فالتأخير في انتظار تنفيذ حكم الإعدام مشكلة عالمية، فعلى سبيل المثال، يقضي السجناء في باكستان من ١٠ إلى ١٥ عاما في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، وينتظر السجناء النيجيريون المحكوم عليهم بالإعدام في المتوسط عشرين عاما قبل تنفيذ حكم الإعدام، وفي اليابان، أمضى إيواو هاكامادا ٤٥ عاما في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، وقد تم اعتماده من قبل موسوعة غينيس للأرقام القياسية كأطول سجين محكوم عليه بالإعدام في العالم، وحكم على هاكامادا بالإعدام في العام ١٩٦٨، لكن في العام ٢٠١٤ أطلق سراحه من السجن، عن عمر يناهز ٧٧ عاما، بعد أن أمر قاض بإعادة محاكمته لأن اختبارات الحمض النووي أثارت شكوكا جدية حول ذنبه، وهو ما كان هاكامادا ينكره دائما (Nina Kren, 2014, p. ١٨).

ويعزى التأخير الطويل لتنفيذ الحكم في الغالب إلى زيادة القوانين لحماية حق الفرد في الاستئناف، ويحاول السجناء إطلاق ما يبدو أنه طعون لا تنتهي في الإدانة والعقوبة، موجهة إلى المحاكم المحلية المسؤولة عن الاستئناف والمراجعة القضائية والتقاضي الدستوري، وعندما تفشل هذه الطعون، تكون هناك طلبات للعفو أو تخفيف العقوبة، بالإضافة إلى ذلك، هناك زيادة في الطعون المقدمة إلى محاكم حقوق الإنسان، وقد أدت هذه الحقوق إلى إطالة الوقت اللازم للبت في قضية ما.

---

*[٤] اما في مجتمع الدراسة فتتراوح مدة بقاء المحكوم بالإعدام من ١٠ سنوات الى سنة ونصف كأقصى مدة، وعادة لا يمكن ان تكون المدة اقل من سنة ونصف لحين انتهاء الإجراءات القانونية.

على الرغم من أنه يمكن القول إن العديد من خطوات الاستئناف هذه اختيارية ومن ثم تتخذ طوعا، فمن المسلم به على نطاق واسع أنه "لا يمكن إلقاء اللوم على السجناء لاستغلالهم جميع الإمكانيات المتاحة لهم من أجل القتال من أجل حياتهم"، كما أن التأخير في التنفيذ هو أيضا نتيجة ثانوية غير مقصودة لمبادرات لإلغاء عقوبة الإعدام مثل الوقف الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام. فعلى سبيل المثال، في باكستان، ازداد متوسط الوقت الذي يقضيه السجناء في انتظار تنفيذ حكم الإعدام في باكستان ١٠ إلى ١٥ عاما، زيادة كبيرة في أعقاب الوقف الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام، الذي استمر في البلاد من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من الوقف الاختياري، استمر الحكم على مئات الأشخاص بالإعدام (www.bbc.com/news/world-asia-٣١٨١٢١٧٧>، ٢٠١٦).

وعلاوة على ذلك، فإن معظم حالات الوقف الاختياري موجودة لأن الرئيس إما يعلن أنه سيخفف جميع أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن مدى الحياة، كما هو الحال في مالي، أو يتعهد بعدم التوقيع على أوامر الإعدام، كما هو الحال في زامبيا، ويبدو هذا الوقف الاختياري هشا في أحسن الأحوال لأن الرؤساء المستقبليين قد لا يعتبرون أنفسهم ملزمين بالسياسات التنفيذية لأسلافهم. واستأنفت بلدان مثل تشاد وتايوان وغينيا تنفيذ أحكام الإعدام بعد سنوات من الالتزام بوقف اختياري غير رسمي، وإندونيسيا مثال آخر، استمر آخر وقف غير رسمي في البلاد من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ تحت رئاسة سوسيلو بامبانغ يودهويونو (الذي يقال إنه كان يكره بشدة عقوبة الإعدام)، لكن بديله، جوكو ويدودو، تبنى عمليات الإعدام كجزء من موقف متشدد ضد جرائم المخدرات، وبما أن هذا الوقف الاختياري قد يضع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام فعليا في نمط انتظار دائم من عدم اليقين بشأن مستقبلهم، ومن المفارقات إذن، أن "الاحتجاز المطول في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، الذي قد يشكل في حد ذاته ضغط نفسي هائل للفرد، هو نتيجة للجهود المبذولة للحد من عقوبة الإعدام وإلغائها في نهاية المطاف والتي يمكن أن تعزى مباشرة إلى تأثير قانون حقوق الإنسان المعاصر"، ونتيجة لذلك، تغيرت المدة الزمنية التي سبقت تنفيذ حكم الإعدام على مدى العقود العديدة الماضية، مما جعل عملية إصدار أحكام الإعدام مختلفة كثيرا عما كانت عليه قبل بضع سنوات، واليوم، أصبح الاحتجاز الطويل جدا قبل الإعدام هو الممارسة المعتادة في انتظار تنفيذ حكم الإعدام على الصعيد العالمي والمحلي. وهذا يخلق معضلة للدول التي تأمل في الإبقاء على عقوبة الإعدام (www.bbc.com/news/world-asia-٣١٨١٢١٧٧>، ٢٠١٦).

المبحث الثاني

الابعاد الأنثروبولوجية لحكم الإعدام في قسم الرصافة الرابعة:

من خلال الأبعاد النفسية السابقة بالذكر والتي أوضحنا فيها كيف أن الانتظار يمثل حالة ضغط نفسي تمثل اقصى أنواع الإجهاد النفسي على المحكوم. نلاحظ أن هناك مراحل أو عتبات يمر بها النزيل خلال فترة حكمه، وهذا المراحل التي يجتازها يمكن اعتبارها عتبات يمر من خلالها والتي تبدأ من لحظة الحكم وصولا الى لحظة التسفير للتنفيذ، وهذا العتبات قد استخلصناها من دراستنا في قسم الرصافة الرابع للمحكومين بالإعدام.

عتبة النزيل:[*٥]

يمر النزيل المحكوم بالإعدام بمحطات ثلاث في مدة حكمه الى حين التنفيذ، اما النزيل الغير محكوم بالإعدام فيكتفي بعتبتين فقط. ووفقا للسياق العام فإنه توجد محطات للعبور من مرحلة الى أخرى يمر بها النزيل أثناء مدة تواجده داخل المؤسسة الإصلاحية يتمكن من خلالها الوقوف على ما يمر به النزيل من تمثلات للموقف قد تساعد في صياغة العالم الذي يعيشه النزيل في كل محطة. والملفت للنظر ان كل محطة من هذه المحطات لا تُعاش بما هي من مرحلة، بل بما يأتي بعدها من مراحل إلا المرحلة الأخيرة او العتبة الأخيرة فإنها تعاش لما بعدها أو لما هو قبل دخول برزخ هذه المراحل الثلاث. ومفهوم العتبة هنا قد وظفنا باعتباره مرحلة ترجيحه بدخول او رجوع الى عالم مغاير للعالم الذي يتواجد به النزيل قبل دخوله للمؤسسة. فالحياة في السجن ليست كالحياة فيما قبلها. فالمرء عند دخوله السجن يشعر بقيمة الحياة خارجه، فتكون تمثلات العتبة واقعا ملموسا لديه بكل تفاصيله.

ومن صفات العتبة بصورة عامة أنها تعطي الفرد حرية الترجيح بين الدخول والخروج، فالشخص الداخل للعتبة لديه حرية الاختيار بين تجاوزها او العدول والتقهقر الى الوراء نكوصا، الا ان ذلك غير ممكن في العتبة التي نقصدها هنا، فمسألة المصير ليست في يد الفرد، ونهاية الطريق لا تحددها حريته بل ترك تقديرات النهاية لغيره. ومن صفات العتبة انها حافظة لما بعدها مانعة عنه وحاجبة في الوقت نفسه، فهي برزخ العبور بين عالمين قد يكونان مختلفين متناقضان، وهنا تتجلى هذه الخصيصة بوضوح وتبتني سيرورة الحدث بثبات نحو كسر التنميط السابق لعالم النزيل بعتبة أولى له في طريق النهاية، فالعالمان قبل العتبة وبعدها متناقضين بصورة مدهشة، وهذه الدهشة تتجلى بوضوح في طور الصدمة، تهيئ نوع من إعادة تعريف الوضع بالنسبة للفرد وعلى جميع المستويات، فهو فرد، شخص،

*٥ استعان الباحث في هذه الفقرة بالملاحظات الميدانية وملاحظات المخبرين والنزلاء.

اسم، كيان، ذات، كنى، لقب... الخ يتحول بمجرد دخول العتبة الى نزيل، متهم، مجرم، محكوم بالإعدام، خطر... الخ.

ومما تختص به عتبة السجون انها ليست عتبة واحدة فقط، بل هي عتبات تحيل الواحدة منها لعتبة أخرى أخطر منها وأكثر دركا في النزول. فلو اكتفى المرء بالعتبة الأولى لكان افضل له أما إذا استمر في دخول العتبات واحدة بعد الأخرى فان الامر لا يسر وقد تنهي مغامرة الفرد (النزيل). وليس لهذه العتبات لزومية التتابع، بل يمكن لكل واحدة منها ان تكون قاطعة لما بعدها وهذا مرادف لما ذكرناه.

١ – عتبة الحياة

يمكن أن نسمي هذه المرحلة بعتبة الحياة. وهي أولى العتبات، وتتمثل في المدة التي تسبق النظر بالحكم من خلال المحكمة ، وتلي ارتكاب الجريمة التي اقترفها النزيل، ففي هذه المرحلة يكون النزيل على تماس تام مع بيئته التي تواجد فيها خارج السجن ويكون النزيل لا يزال يعقد الآمال على الخلاص الذي يرجوه من حدوث متغيرات متعددة من ضمنها الإنكار والتدليس والصاق التهمة بالغير والتنازل الذي يسبق النظر بالحكم من قبل القاضي وما الى ذلك من تفاصيل قد تساهم في إعطاء الأمل بنسبة كبيرة بالنجاة، ولاسيما ان النزيل لايزال في هذه العتبة في تواصل تام مع ذويه ومع المحامي الذي يرافع عن دعوته والذي يعطيه الأمل بالنجاة حتى لو كان الموضوع محسوم. وقد لاحظنا في فترة المقابلات مع النزلاء كيف أن هذه العتبة لا تزال مؤثرة على الذين لا يزالون حديثي التواجد بالقسم من حيث قوة الأمل وعدم التصديق لما آل إليه واقعهم.

ورغم ان هذه المرحلة مصيرية وتمثل أولى الصدمات التي يتلقاها النزيل، إلا أنها لا تكون حاسمة للنزيل بصورة تامة. فان تحُكم بالإعدام يمثل صدمة حقيقية حتى لو كنت تتوقع الحكم (أكثر من قابلناهم قالوا انهم لم يكونوا يتوقعون حكم الإعدام)، إلا أنك تتوقع للاستئناف والتمييز والتنازل والعفو... الخ. وهذه العتبة تمثل أولى حالات المواجهة بين الذات المدنية والذات المؤسسية، فهي فاتحة اباحة الهجوم على الذات، وهي بوابة الوصمة التي قد تُلصق بالنزيل، ابتداءاً بالنظرات وانتهاءً بالعزل التام عن الآخرين ومن ثم الإعدام.

والملاحظ في هذه العتبة كذلك انها عتبة تعريفية لو صحت التسمية، أي أنها عتبة شارحة لما بعدها، من حيث طبيعة العالم الذي سيدخله النزيل فعليا وليس كما تصوره او سمع عنه. فهنا ميدان الممارسة التطبيقية لمعايشة واقع المؤسسة الصارم، وان كانت مرحلة العتبة هذه قد يطول من أسبوع إلى ستة أشهر، إلا أنها تُهيئ النزيل فعليا لما بعدها. واغلب النزلاء ولاسيما من الذين لم يدخلوا في الحجز من قبل تسبب لهم هذه العتبة نقطة تحول مصيرية، فالانقطاع المباغت عن العالم الحر فجأة يسبب حالة من الصدمة الرهيبة للفرد،

فمثلا خلال لقائنا مع أحد المبحوثين أخبرنا أنه لم يدخل من قبل إلى مركز شرطة طيلة الـ ٣٠ سنة التي عاشها، وإذا به فجأة يرى نفسه في غرفة لا تتجاوز أبعادها ٦×٥ مع أعتى المجرمين وهو محروم من الخروج والتحرك بحرية، بينما كان قبل دخول هذه العتبة حسب وصفة لا يدخل البيت إلا في أوقات النوم.

إن هذه القطيعة المباغتة التي تحدثها هذه العتبة تسبب صدمة كما ذكرنا لكنها لا تزال تمثل عتبة للحياة وذلك لأسباب عدة أهمها: أن النزلاء في هذه المرحلة لم يخرجوا من صدمة الفعل الجرمي الذي أحدثوه والذي أفضى بهم إلى ما هم عليه هنا. الامر الاخر ان هذه المؤسسة التي هم فيها غير مؤسسة الرصافة الرابعة ذات الإجراءات المشددة والتي تقطع فعليا الاتصال بالخارج، فهو في هذه المؤسسة لا يزال على تواصل مباشر مع ذويه. الامر الاخر ان الأمور التي تسير فيها قضيته في هذه العتبة لاتزال مرجحة بين الحسم لصالحه أو العكس. كل هذه الأسباب وغيرها تحيل الى ان الذيل لا يزال يعقد الأمل بالحياة، ومن ثم اعتبار هذه العتبة هي عتبة الحياة.

٢- عتبة الانتظار

في هذه المرحلة من مراحل الحكم يكون النزيل قد استقر في المؤسسة السجنية المخصصة للمحكومين بالإعدام، وهذه مؤسسة عالية التنميط وعالية الاماتة لذوات الأفراد كما ذكرنا من قبل بالتفصيل. لذا نرى أن النزلاء في هذه المرحلة يكونوا في مرحلة انسلاخ تام عما كان لهم من حياة سابقة سواء كانت حياة سجينة سابقة (إذ أن بعض النزلاء قضوا مدد زمنية سابقة في أقسام أخرى ثم تم اعادة محاكمتهم ليحكموا بالإعدام)[٦*] او حياة مدنية، ففي الأولى يرى النزيل الذي كان في سجن سابق التغير الهائل الذي يحدث عند انتقاله لقسم الحماية المشددة، فالفرق بين السجين في الأقسام الإصلاحية العادية واقسام الحماية المشددة يكون مشابه للفرق بين الحياة خارج السجن والحياة داخله. فتحويل السجناء الى قسم الحماية المشددة هو في الحقيقية سجن داخل سجن. فضلا عن ذلك الضغط النفسي الهائل الذي يحدثه نوع الحكم وأساليب التعامل معه. وفي هذه العتبة ينظر كل نزيل للآخر على أنه 'رجل ميت' وبالتالي لم يعد ينتمي إلى الأحياء". وفي نفس الوقت تنظر المؤسسة إليهم على أنهم قد أظهروا ميولهم الخطيرة من خلال طبيعة جرائمهم ذاتها، أو أنه ليس لديهم "ما يخسرونه" وقد يكونون قادرين على أي شيء. وعلى هذا النحو، تستلزم هذه العتبة وضع السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في أقسام خاصة مشددة لتوفير الحماية الكافية لكل من

*[٦] ينقل لنا أحد المخبرين كيف أن أحد النزلاء كان محكوم لفترة ١٥ عام سجن، ليستأنف الحكم بعدها ليتم الحكم عليه بالإعدام ويصدق الحكم فيما بعد.

موظفي السجون وغيرهم من السجناء، الذين يتعرضون لظروف يائسة وقد يكون تأثيرهم على الأفراد الذين لديهم حرفيا "ما يخسرونه" خطيرا.

ومن الناحية الفعلية، يعطل وجودهم في هذه العتبة وكذلك استنادا إلى أحكام الإعدام الصادرة بحقهم، نقلهم إلى ظروف أقل تقييدا استنادا إلى حسن السلوك الذي قد يعمل في اقسام اخرى. وقد لاحظنا ميدانيا ومن سؤال المخبرين الذين أمضوا سنوات عديدة في هذا القسم أن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام من بين أفضل الأشخاص سلوكا في نظام السجون. ومرجع ذلك لأسباب منها إن المحكومين بالإعدام لديهم أكبر قدر من الخسارة من خلال سوء التصرف وتكبد المخالفات التأديبية التي قد تؤدي الى الحجر الانفرادي والذي يعتبر كابوس بالنسبة لهم. كما أن سوء التصرف وتأكيد كونه انسان مجرم سيؤثر فيما إذا استمر السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في طعونهم، فإن سلوكهم في السجن إذا كان مقبول فإنه سيؤثر حسب قناعاتهم في المحاكمة الجديدة (على عكس أي سجناء آخرين في المؤسسة)، إذ سيؤثر ذلك مباشرة على مسألة ما إذا كانوا قد يخفف الحكم عليهم لاحقا بالسجن مدى الحياة أو الإعدام.

والملاحظ في هذه العتبة أنها تنتج الكثير من الصدمات النفسية والتي تظهر فيها أعراض كثيرة شبيهة بالأمراض النفسية الخطيرة والمقلقة والتي تؤدي إلى تغييرات عميقة في السجناء الذين يعانون من انتظار الإعدام. فالبقاء في هذه العتبة لفترات طويلة من الزمن إنما هو شكل من أشكال التدهور النفسي والتكيف المختل وظيفيا مع بيئة الفصل الأمني المشدد والتي تغير السجناء.إذ أن العزلة الاجتماعية، وانخفاض النشاط والمدخلات البيئية، وفقدان السيطرة والاستقلالية على جميع جوانب السجن تقريبا هي سيدة الموقف في الحياة اليومية لهذه العتبة. فمثلا غياب الاتصال الاجتماعي مع العالم الخارجي بصورة حرفية يخلق شعورا بعدم الواقعية ويمكن أن يؤثر على وجود المرء بالكامل في هذه الأماكن. والمعروف أن الكثير من هوية الإنسان يتم بنائها والحفاظ عليها اجتماعيا عن طريق التواصل مع المحيط الخارجي، لذا فإن فقدان هذا الاتصال في هذه العتبة وفرصة تأريض تلك العوامل من حيث تنقل الأفكار والمشاعر في الحياة الاجتماعية تؤدي إلى تقويض الشعور بالذات وفصل التجربة عن المعنى. وقد يمكن أن نشير إلى ذلك على أنه انعدام الأمن الأنطولوجي فالسجناء غير متأكدين مما إذا كانوا موجودين بالفعل، أو إذا كانوا غير موجودين، فمن هم بالضبط.

وهذا وقد يثير بعض السجناء مواجهات وإن كانت غير مباشرة مع موظفي السجن، من أجل إعادة تأكيد وجودهم. وقد يثبت لنفسه أنه لا يزال على قيد الحياة وقادرا على تحفيز استجابة بشرية، مهما كانت عدائية، وهذه الاستجابات التي قد تحدث في احايين نادرة هي

التي تشدد القيد في هذه الاقسام. وعليه فإن تجربة العزلة الاجتماعية الكاملة لفترات طويلة من الزمن تؤدي إلى الانسحاب الاجتماعي بالنسبة للنزلاء. أي أنهم ينتقلون من الجوع في البداية للتواصل الاجتماعي إلى الارتباك في نهاية المطاف، وحتى الخوف منه. وعندما يصبحون غير مألوفين وغير مرتاحين بشكل متزايد للتفاعل الاجتماعي، فإنهم ينفرون أكثر من الآخرين ويبدون قلقين في وجودهم، كما لاحظناهم عند مقابلتهم فهم لا ينظرون مباشرة في أعيننا ولا يتكلمون إلا بنوع مما يمكن وصفه بالخجل الاجتماعي عند الحديث. علاوة على ذلك، أنه في الحالات يكون الإنذار الأمني على أشده يظهر نمط آخر من بيئة العزلة مؤلمة للغاية ومن المستحيل فهمها، لدرجة أن بعض السجناء يخلقون واقعهم الخاص، ويعيشون في عالم من الخيال بدلا من ذلك. ولذا فإن هذه القيود المفروضة في العتبة الثانية وانخفاض النشاط والغياب التام والمطول لفرص السعادة والفرح تملأ العديد من السجناء بمستويات لا تطاق من الإحباط. فإنهم يفكرون خلال الساعات الفارغة من الوقت غير المنقطع الذي يعطون لهم خلاله ولا يمكنهم فعل شيء آخر. وهذا قد يؤدي الى ان يفقد السجناء الخاضعون لعتبة الانتظار القدرة على بدء سلوكهم والتحكم فيه، او تنظيم حياتهم الخاصة وغالبا ما ينتج عنها اللامبالاة والاكتئاب واليأس. ويستسلم العديد من السجناء حرفيا لهذه العتبة ويصبحون خاملين.

٣- عتبة الموت:

تعد هذه العتبة هي آخر المراحل التي يمر بها النزيل في قسم الدراسة، ويحال بعدها إلى قسم الحماية القصوى أو الناصرية المركزي للتنفيذ. وفي هذه العتبة لا مجال للتراجع والامل. فهنا يقطع الامل للنزيل تماما، ويستيقن أن له ايام قليلة قبل أن يودع هذه الحياة. وهذه العتبة لا يصل إليها النزيل الا بعد ان يتم التصديق على حكمه، وتعتبر كلمة تصديق في القسم بمثابة الموت، فهي الكلمة التي تحيل مباشرة الى هذه العتبة، والتي تنقل النزيل من عتبة الانتظار إلى عتبة الموت مباشرة. وفي هذه العتبة لا ينفع معها تمييز الحكم أو تنازل ذوي المقتول او ما اشبه ذلك من الآمال التي يعقد النزيل عليها الأمل، بل هي تعني مباشرة الذهاب إلى الموت، فهي بوابة الموت وهي آخر المحطات التي يصل إليها النزيل في تنفيذ الحكم. ولهذه العتبة ايضا اثار نفسية لما يمر به النزيل من فترة انتظار شبيهة بفترة العتبة السابقة، إلا أن وقعها أشد. فالعتبة السابقة تحمل بين طياتها الأمل الذي يرافق النزيل طيلة مراحل وجوده في القسم، أما في هذه العتبة فقد تخلى عنه حتى الامل في ان يرافقه فيما تبقى له من فترة زمنية لا تتجاوز الشهر كأكثر تقدير. إن الآثار النفسية الإعدام الوشيك في الظروف نفسها التي ذكرناها غالبا ما تكون قاسية بما يكفي لإحداث آثار سلبية على صحة

السجين واستقراره العقلي وكذلك تصرفاته، فإن تيقن تنفيذ عقوبة الإعدام ينطوي على مجموعة أخرى من العوامل المجهدة للغاية.

ولا يقتصر الأمر على سجن المحكومين بالإعدام لحين التنفيذ، بل إن حياتهم التي يقضونها لحين التنفيذ مليئة أيضا بالعوامل المجهدة للغاية. والقلق المستمر الذي يرافق النزلاء بشأن التنفيذ كل لحظة. فكل شيء في هذه العتبة محجوب عن النزيل، الا شيء واحد انه في اي لحظة يُعدم.

ويقضي المحكوم عليهم بالإعدام الوقت في هذه العتبة مع احتمال حقيقي جدا يخيم عليهم، أنهم في كل يوم قد يعدمون. ويؤدي عدم اليقين بشأن التاريخ الدقيق لإعدام الشخص وتناوب مشاعر الأمل واليأس إلى صدمة شديدة له. والأسوأ من ذلك، قد يقال أحيانا للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام إنهم سيعدمون في يوم محدد، ولكن بعد ذلك يتم منحهم موعدا آخر في اللحظة الأخيرة. والعيش في أجل غير مسمى مستمر، إلى جانب إثارة آمال كاذبة أو تزويدهم بمعلومات خاطئة، يزيد من تفاقم الحالة الذهنية للسجناء وبالتالي يشكل عوامل إضافية للأفراد المحكوم عليهم بالإعدام. وقد تبدو على المحكوم عليهم بالإعدام في هذه العتبة مشاعر متزايدة من الاكتئاب واليأس ونلاحظ ان المحكوم عليهم يشعرون بالخوف على مدار الأربع والعشرين ساعة في اليوم، لأنهم لا يعرفون ما الذي سيحدث. ويعاني آخرون من كوابيس متكررة تدار فيها طقوس الإعدام حتى نهايتها المميتة. ويبدو أن الأشخاص الذين يظهرون مظاهر الخوف يتصورون أنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم ضد الخطر، أو تجاهل الدرجات المتصورة للخطر. وغالبا ما ينظر إلى الخطر على أنه واسع الانتشار ومنتشر في هذه العتبة، يتجاوز قدرة أي شخص على التأقلم أو الاستجابة بشكل مثالي. ويختبر الشعور بالضعف كسمة مستمرة و مهيمنة، والحياة في هذه العتبة تشبه أن يكون النزيل بحالة "الموت الحي"، وينقل الموت الحي الوجود الميكانيكي لكائن مادي معزول يظهر عندما تكون المؤسسة أنكرت إنسانيتهم بشكل منهجي. الصورة التي يقدمها السجناء أنفسهم بشكل عفوي وقوي ومؤثر، هي بمثابة بيان موجز درامي لتجربة المحكوم عليهم بالإعدام أثناء ابلاغهم بوصولهم لهذه العتبة، فالعلامة التي تنبئهم بوصولهم لها هي أن حكمهم قد صدق، وبالتأكيد لا يبلغون مباشرة بذلك لكن عملية النقل والحركة الغريبة في القسم توحي بذلك، ويتجلى ذلك بسمات نفسية المتمثلة في العجز والخوف والفراغ العاطفي. وهناك بعد آخر ربما يتجلى ألا وهو "الموت العاطفي". يتم الشعور بالموت العاطفي أو الفراغ العاطفي عندما يعتقد المرء أنه بعيد عن متناول ودعم العائلة والأصدقاء وأنه قد تم التخلي عنه أو نسيانه من قبلهم والمجتمع الحر بشكل عام. إنه رد فعل على بلوغ هذه العتبة وفي بيئة يتم فيها استبعاد الاحتياجات البشرية لتصبح ثانوية وهامشية ليتم التركيز فيها على بلوغ

النزيل مرحلة النهاية. فالشخص الذي يعبر عن مظاهر الفراغ العاطفي يشعر بالوحدة، وموت المشاعر تجاه الذات والآخرين، وانخفاض الوعي العقلي والجسدي. ويزداد الشعور باللامبالاة والسلبية والانحطاط كسمة مستمرة ومهيمنة. ومما يزيد من تفاقم هذا الشعور تدهور علاقات السجين المحكوم عليه بالإعدام مع عائلته وأصدقائه بسبب احتمال الانفصال الدائم، والشعور بعدم جدوى متابعة العلاقات. غالبا ما تكون الزيارات المحدودة سببا للألم الرهيب. ويمكن أن تسبب العواطف القوية بإجهاد السجناء نفسيا. فإنهم غاضبون بشكل مزمن ويشعرون بالارتباك والنسيان والفتور والنعاس. ويمكن أن تضيع الأشياء المادية من لحظة إلى أخرى، حتى داخل الحدود المحدودة للزنزانة. إن الضغوط التي تثقل كاهل السجناء تجعلهم يشعرون بالراحة والاكتئاب بالتناوب من دون سبب، كما لو أن المشاكل ظهرت من العدم لتعطيل وجودهم. وتنشأ مشاعر القلق من الانتظار، ومن ثم تملأ الحياة بعدم اليقين. ويتوجب على السجناء رعاية كل من الرغبة في العيش وقبول الموت الوشيك. هذه المهمة صعبة للغاية.

إن ظاهر هذه العتبة انها غير موجودة في قسمنا محل الدراسة، لكن في الحقيقة هي احدى مراحل القسم، فوجود هذه العتبة يكون في عمليات التسفير للتنفيذ والتي تحدث في مراحل متفاوتة من أيام السجن، وكل عملية تنفيذ تحدث تحيل مباشرة النزلاء الآخرين لهذه العتبة حتى وان كانوا غير مهيئين قانونيا بعد لبلوغها.

الخاتمة:

لاشك أن دراسة موضوع هام كموضوع الإعدام تتطلب جهدا خارقا من خلال الباحثين لما له من أهمية ومفاصل متعددة وميادين متنوعة، فمجتمع الإعدام مجتمع متنوع ومتماسك ويحمل أنماطا متعددة وتمثلاتهُ النفسية تكون واضحة على المحكوم، لذا تناولنا في هذه الدراسة المحكومين بالإعدام على اعتبار أن أنهم مجتمع يمرون بعتبات محورية مفصلية تحددها قبلها فلسفة تتبنى ريتم للعالم وإمكانية تمثل هذا العالم على الأفراد وواقعهم اليومي، أن كل مرحلة أو كل تمثل أنما يمثل عالم من عوالم السجن، فمرحلة الانتظار أو عتبة الانتظار تمثله مرحلة ترجيحية بالنسبة للمحكوم بالإعدام، وليست ترجيحية بين الفوز والخسارة وما شاكل ذلك بل ترجيحية هذه العتبة هي ترجيحه الموت والحياة لذا تمثل مرحلة الخلاص أو مرحلة العدم بالنسبة للمحكومين بالإعدام.

النتائج

١- هناك جدلية كبيرة حول العقوبة بصورة عامة وعقوبة الإعدام بصورة خاصة خاضها الفلاسفة على مر التاريخ.

٢- وجد الباحث أن الحالة النفسية التي يسببها الحكم بالإعدام والتواجد المستمر في مكان والتي تجبر المؤسسة النزلاء على التواجد فيها ولمراحل طويلة، قد أثر بهذه الحالة بصورة سلبية تماماً.

٣- تمثل مرحلة الدخول للمؤسسة صدمة نفسية هائلة بالنسبة للنزيل يجب على المؤسسة العمل على تجاوزها.

٤- يعيش النزيل حالة من التوهم والأحلام الخاصة بقرب الإفراج وتشجع المؤسسة تلك الحالة عن طريق زرع الأمل للتخفيف عن النزيل وأيضاً للمحافظة على النظام.

٥- توصلت الدراسة إلى أن أغلب النزلاء يشعرون انهم في العتبة الأخيرة قبل التنفيذ والتي يتوقعون في أي لحظة يتم فيها تنفيذ حكم الإعدام.

٦- تبين لنا أن أغلب النزلاء مرعوبين من المصير الذي وصلوا إليه وأنهم يحاولون نسيان ذلك بالتمويه الديني وغيره.

المصادر

1. Bojosi, K. N. (2004). The death row phenomenon and the prohibition against torture and cruel, inhuman or degrading treatment. *4 African Human Rights Law Journal 303*.
2. Geoffrey Abbott. (n.d.). burning at the stake capital punishment. Retrieved from www.britannica.com.
3. Justifying Punishment. (n.d.). Retrieved from https://www.sagepub.com.
4. Martin, O., & Yar, M. (2008). CRIMINOLOGY The Key Concepts. (b. Routledge, Ed.)
5. Matthew A. McIntosh. (n.d.). The 'Breaking Wheel' in Torture and Execution in Ancient and Medieval Europe. Retrieved from https://brewminate.com/the-breaking-wheel-in-torture-and-execution-in-ancient-and-medieval-europe.
6. N. M. Ghatate. (n.d.). LAW COMMISSION OF INDIA, CONSULTATION PAPER ON MODE OF EXECUTION OF DEATH SENTENCE AND INCIDENTAL MATTERS. Retrieved from ghatate@nic.in.
7. Nina Kren. (2014). The Death Row Phenomenon: Examining the Concept from a Human Rights Point of View. (Seminar paper, University of Vienna).
8. Schneider, J., & Schneider, P. (2008, June 24). The Anthropology of Crime and Criminalization. www.annualreviews.org.
9. Toch, H., Acker, J., & Bonventre, V. (Eds.). (2018). Living on Death Row: The Psychology of Waiting to Die. http://dx.doi.org/. American Psychological Association.
10. Ville, J. D. (2019, December 10). On Crime and Punishment: Derrida Reading Kant. Law and Critique (2020) https://doi.org.
11. www.bbc.com/news/world-asia-31812177 (2016, April 3)

١٢.جان جاك روسو. (٢٠١١). في العقد الاجتماعي (المجلد الأولى). (عبد العزيز لبيب، المترجمون) المنظمة العربية للترجمة.

١٣.جيامبرتو، و جوبو. (٢٠١٤). أجراء البحث الاثنوجرافي (المجلد الأولى). (محمد رشدي، المترجمون) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

١٤.سكينر. (١٩٩٨). تكنولوجيا السلوك الإنساني. (د. عبد القادر يوسف، المترجمون) سلسلة عالم المعرفة.

١٥.عصام السيد محمد أبو العزم. (٢٠١٥). فلسفة العقوبة دراسة في فلسفة القانون. مجلة العلوم القانونية والفلسفية.

١٦.ميشيل حنا. (بلا تاريخ). ٣٠ طريقة للموت تاريخ وسائل الإعدام في العالم. www.ibtesamh.com/vb، الثانية

١٧.وليام اوثوايت. (٢٠٢٢). قاموس بلاكويل للفكر الاجتماعي الحديث (المجلد الأولى). (فالح عبد الجبار، المترجمون) هيئة البحرين للثقافة والنشر.